

ملخص التطورات الاقتصادية المحلية، والنفطية

مايو 2202

بعض تطورات بيئة الاقتصاد العالمي

■ وفقا لمقابلة مع المديرية التنفيذية لصندوق النقد الدولي Kristalina Georgieva، على هامش انعقاد مؤتمر "منتدى الاقتصاد العالمي"، دافوس في 24 مايو 2022، أشارت الى تخفيض الصندوق لتقديرات معدل النمو العالمي لعامي 2022 و2023 ليكون (3.6%)، (بدلا من 4.4% لعام 2022، و3.8% لعام 2023، كما مقدر في يناير 2022). وذلك نتيجة لتخفيض معدل نمو (143) بلد. كما خفّض البنك الدولي، في تقريره عن الاقتصاد العالمي، يونيو 2022، معدل النمو العالمي الى (2.9%)، بعدما كان (4.1%) في تقريره لشهر يناير 2022. بالإضافة الى انخفاض معدل نمو أكبر اقتصاد عالمي، الولايات المتحدة الأمريكية (وفقا للتقدير الثاني لمعدل النمو السنوي، في الربع الأول من عام 2022، ليصل الى 1.5% مقارنة مع 6.9% في الربع السابق). وهو أمر (قد) يؤثر على الطلب العالمي على النفط لاحقا. في حين ارتفع معدل نمو منطقة اليورو، في الربع الأول من 2022، على أساس سنوي، بنحو (0.2%)، وفي المجموعة الأوروبية (0.5%).

■ وفي مجال أهم الدول المستوردة للنفط الكويتي، قام صندوق النقد الدولي بتخفيض معدل النمو الحقيقي للصين من (8%) الوارد في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2021، الى (4.4%) الوارد في نفس التقرير لشهر أبريل 2022. وفي حالة الهند تم تخفيض النمو المقدر لنفس السنة من (9.5%) الى (8.2%)، وفي كوريا الجنوبية من (4.3%) الى (2.5%)، وسنغافورة من (6%) الى (4%)، تباعا. مع استقرار معدل نمو الاقتصاد الياباني عند (2.4%)، في التقريرين. الأمر الذي (قد) ينعكس على طلب النفط، لاحقا.

■ وفقا لآخر تقرير، ربع سنوي، لكبير إقتصاديي منتدى الاقتصاد العالمي، عن آفاق الاقتصاد العالمي، أشار (من وجهة نظره) الى عرقلة الانتعاش الاقتصادي المتوقع، بفعل الحرب الأوكرانية / الروسية. مع الإشارة الى (6) توقعات لمستقبل الاقتصاد العالمي: (أ) ارتفاع بمعدل التضخم مصاحب لإنخفاض الأجور الحقيقية، و(ب) تضرر

الأمن الغذائي بالدول النامية، (ج) المزيد من التوجه للتنويع، وسلاسل العرض والسياسات، ذات الصبغة المحلية، و(د) تراجع العولمة في مجال انتقال السلع والعملية والتكنولوجيا، مع تراجع أقل في عولمة انتقال الخدمات، و (هـ) مساهمة الحظر الاقتصادي سلبا على الإقتصاد الروسي، واستمرار الدولار كمكون أساسي للإحتياجات الدولية. مع استمرار الحاجة لدعم الدول، حاليا، لأسعار الطاقة، والأغذية، والسلع الأساسية.

■ نظرا لخصائص الإقتصاد الكويتي المنبثقة من الصفة الريعية للإقتصاد، من المهم أن تقيّم دولة الكويت استمرار السياسة النقدية الإنكماشية، والمتبعة في الإحتياطي الفيدرالي، حاليا، القائمة على رفع تكلفة التمويل. كما أنه من المهم، وللأغراض ضبط معدل التضخم، محليا، أن لا تساهم السياسة المالية (وزارة المالية) في زيادة العرض النقدي (بنك الكويت المركزي)، وذلك من خلال توفير كافة بيانات الإقتصاد الحقيقي (التي تعاني مشاكل حالية في التحديث)، لضمان اتساقها مع البيانات النقدية (التي لا تعني من مشاكل تحديث حاليا) (رغم الأهمية القصوى لأداء الإقتصاد الحقيقي، إلا أن تمثيل الخطة، والممثل الرسمي لهذا الإقتصاد، الأمانة العامة للتخطيط، غائب عن مجلس إدارة البنك).

■ ولا زال معدل التضخم في تفاقم، بفعل مشاكل النقل وتأثر الإنتاج الزراعي وأسعار الطاقة وسلاسل العرض (وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، الفاو، ارتفعت أسعار القمح، على أساس سنوي، بمعدل 56.2%، ووفقا لأوبك، ارتفع متوسط سعر برميل أوبك المرجعي بمعدل يبلغ حوالي 64.66%) بين الثاني من يونيو 2021، 69.39 دولار / برميل، والأول من يونيو 2022، 114.26 دولار / برميل). حيث وصل معدل التضخم في منطقة اليورو على أساس سنوي، خلال مايو 2022، الى حوالي (8.1%) وأعلى من المتوقع (7.5%). كما ارتفع في الولايات المتحدة الأمريكية الى (8.6%) في نفس الشهر من العام الجاري. ووصل في بريطانيا، أبريل 2022، على أساس سنوي، الى (9%)، بالمقارنة مع (7%) في شهر مارس السابق. ووصل في الصين على أساس سنوي أيضا، خلال أبريل 2022، الى (2.1%) وهو الأعلى منذ نوفمبر من العام السابق.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

معدل النمو:

- قَدَّر البنك الدولي، ضمن تقريره "تحديث وضع اقتصاد الخليج Gulf Economic Update, Spring 2022، معدل نمو الاقتصاد الحقيقي الكويتي لعام 2021 عند (2.3%)، وتنبأ بالمعدل لعام 2022 ليكون (5.7%). ومن المهم الإشارة هنا بأن هذين المعدلين يختلفان عن تقديرات وتنبؤات تقرير المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، لدولة الكويت، الصادر في مارس 2022. حيث تم التقدير لعام 2021 ليكون (1.3%)، والتنبؤ لعام 2022 عند (8.2%). وهو فارق ليس بالقليل.

- كما أشار تقرير آ للبنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي Global Economic Prospects، يونيو 2022، الـى رفع معدل النمو الحقيقي، المقدر، للاقتصاد الكويتي لعام 201 ليكون (2.3%) بدلا

من (2%) الوارد في تقرير يناير 2022. كما رفع معدلات النمو الحقيقية، محل التنبؤ للأعوام 2022 و2023 بتقرير يونيو لتكون: (5.7%) و (3.6%)، تباعا، بدلا من (5.3%) و (3%)، تباعا، الواردة في تقرير يناير. وذلك يعود أساسا الى انتعاش الطلب الحالي، والمتوقع، على النفط الخام.

معدل التضخم:

- لا زالت ضغوط ارتفاع الطلب، ونقص العرض، تمارس دورها في رفع معدل التضخم لأعلى، دوليا ومحليا. فقد حقق معدل التضخم الإجمالي بالدولة، على أساس سنوي، في أبريل 2022، حوالي (4.71%)، مرتفعا عن شهر مارس السابق بحوالي (0.35%). ووصل معدل التضخم في مجموعة "الأغذية والمشروبات"، التي تمثل حوالي (16.7%) من مجموع أوزان السلع والخدمات، حوالي (9.13%)، وهو

المعدل الأعلى بعد مجموعة "التعليم"، التي يمثل وزنها حوالي (4%).

■ علما بأن معدل التضخم بالسعودية، على أساس سنوي، في أبريل 2022، بلغ (2.3%)، وفي البحرين (3.5%)، مع عدم توفر معدلات التضخم لبقية دول مجلس التعاون لغاية ساعة إعداد هذا التقرير.

■ ويعود ارتفاع معدل التضخم دولياً، الى ارتفاع أسعار النفط بمعدل وصل الى حوالي (71%)، بين 6 يونيو 2021 و6 يونيو 2022 (ارتفع متوسط سعر برميل أوبك من حوالي 70.15 دولار / برميل الى حوالي (119.85) دولار / برميل، بين هاتين الفترتين).

■ كما يعود ارتفاع معدل التضخم الدولي، الذي ينعكس تأثيره مباشرة على معدل التضخم المحلي، الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الأغذية، كما هو معلن من "منظمة الأغذية والزراعة FAO، ليصل الى حوالي (157.4%) في مايو 2022، مقارنة مع مايو 2021، البالغ (128.1%) (2014 - 2016 = 100). وكذلك الرقم القياسي لأسعار

الحبوب الى حوالي (173.4%)، في مايو من نفس السنة، بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي (133.7%). ونفس الإتجاه للزيوت النباتية (229.3%)، بالمقارنة مع العام الماضي (174.9%)، ومنتجات الألبان (141.6%)، بالمقارنة مع العام الماضي (121.1%)، واللحوم (122.0%)، بالمقارنة مع العام الماضي (7.4%)، والسكر (120.3%)، بالمقارنة مع العام الماضي (106.8%) (موقع ومنظمة الأغذية والزراعة).

السوق العقاري:

■ حققت المبيعات العقارية، خلال الربع الأول، حسب تقرير لبنك الكويت الوطني، ارتفاعاً وصل الى (891) مليون دينار، أي بنمو ربع سنوي (9.2%) بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2021، وبنمو سنوي (6.1%9) بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2021.

■ ويعزى هذا النمو أساساً الى نمو القطاع الإستثماري، الذي حقق مبيعات

(8.4%). وقد يكون هذا النمو مدعماً للتضخم، إذا كان يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي المناظر، والعكس صحيح، من وجهة نظر تفسير التضخم وفقاً لكمية النقود المتاحة بالاقتصاد (التفسير النقدي للتضخم)، إلا أنه لا توجد إحصاءات ربع سنوية، تغطي عامي 2021 و2022، ولا سنوية أيضاً، لغاية الآن.

■ وشهدت الودائع الخاصة نمواً شهرياً، بلغ (2%)، و سنوياً (8.6%). وكلا المعدلين مشجعين للمزيد من توفر المدخرات بالدينار الكويتي بالجهاز المصرفي المحلي، وهو الأمر الداعم لتوفر المزيد من السيولة لتمويل التسهيلات الائتمانية لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

■ مع اتجاه للسحب من الودائع الحكومية، خلال أبريل 2022، بالمقارنة مع شهر مارس السابق، حيث انخفض معدل نمو هذه الودائع، على أساس شهري، حوالي (-1.2)، أو بإنخفاض بقيمة الودائع بلغ (87.3) مليون دينار بين الشهرين المذكورين.

(271.5) مليون دينار في الربع الأول 2002، ونمو ربع سنوي (31)، و سنوي (79%)، بسبب تحسن آفاق الاقتصادية وتزايد الفجوة مع التقييم مع القطاع السكني.

■ ويعزى النمو، في مبيعات القطاع العقاري، أيضاً، الى مبيعات القطاع التجاري التي وصلت الى (102) مليون دينار، وبنمو ربع سنوي بلغ (95%)، و سنوي (128%)، بسبب تحسن أنشطة الأعمال.

■ أما القطاع السكني، فرغم ارتفاع مبيعاته لتصل الى (517.6) مليون، إلا أنه شهد نمواً سالباً بلغ (-7%) ربع سنوي، و (-20%) سنوياً. وقد يكون ذلك بسبب فورة أسعار المنازل والأراضي السكنية سابقاً.

■ التطورات النقدية:

■ وفقاً لآخر الإحصاءات الشهرية لبنك الكويت المركزي، لشهر أبريل 2022، ارتفع العرض النقدي (M2)، على أساس شهري، بالمقارنة مع مارس السابق، بمعدل (2.3%)، و سنوياً، بالمقارنة مع أبريل 2021، بمعدل

وعليه عانت البورصة الكويتية خسارة رأسمالية، بشهر مايو، قدرت بحوالي (2.9) مليار دينار. وعليه تراجع القيمة السوقية، خلال مايو، بحوالي (6%) عن شهر أبريل السابق (من حوالي 49.1 الى 46.2 مليار دينار).

وقد انعكس ذلك على تدهور معدل نمو كافة مؤشرات البورصة، خلال مايو، مقارنة مع أبريل السابق. فقد تراجع المؤشر بنحو (-6.8%)، والرئيسي بحوالي (5%)، والمؤشر العام (-6.4%)، ورئيسي 50 (-4.5%).

بالإضافة الى تراجع مؤشرات السوق الخاصة ب (11) قطاع (من مجموع 13 قطاع)، وارتفاع مؤشر قطاع واحد هو "التكنولوجيا"، واستقرار قطاع آخر هو "الاتصالات".

ثانياً: التطورات النفطية:

■ قرر الاجتماع الوزاري لأوبك، في 2 يونيو 2022، رفع الإنتاج النفطي، لدول أوبك +، بمقدار (648) مليون برميل / يوم لشهري يوليو وأغسطس، بعدما كانت الزيادة لشهر يونيو (432) مليون برميل / يوم. وذلك لمساهمة أوبك

■ كما حققت التسهيلات الإئتمانية نموا شهريا بلغ (1%)، إلا أن قيمة هذه التسهيلات لم تصل الى القيمة المناظرة قبل عام، وبالتالي حققت نموا سنويا سالباً (9.2%).

■ في حين شهد نمو إحتياطي الأصول الرسمية نموا شهريا وصل الى (3.7%) و سنويا (6.4%). الأمر الذي يعكس الأداء الإيجابي لمكونات الإحتياطي، خاصة نمو "العملة الأجنبية والودائع بالخارج" بنحو (4.2%) شهريا، و(3%). وما يترتب على ذلك من دعم لوضع ميزان المدفوعات، والواردات، والعملة.

سوق الأوراق المالية:

■ شهدت اغلب بورصات في الخليج العربي، والبورصات العالمية، موجة خسائر خلال مايو 2022، بسبب موجات البيع القوية، كجزء من موجة التصحيح. بالإضافة الى الأسباب التي تعزى الى التطورات السياسية بالعالم، وارتفاع معدلات التضخم، ورفع أغلب البنوك المركزية لأسعار الفائدة.

تتوقع معدل نمو اقتصادي عالمي، كمحدد أساس للطلب على النفط، يبلغ (3.5%) لعام 2022، مقارنة بمعدل فعلي (5.8%) لعام 2021. وذلك بسبب تخفيض معدلات النمو المتوقعة لعام 2022، للولايات المتحدة (من 3.2% الى 3%)، ومنطقة اليورو (من 3.1% الى 3%)، واليابان (من 1.8% الى 1.6%)، مع استقرار معدلي نمو الصين والهند بدون تغيير (5.1% و 7.1%، تباعا).

■ أما توقع نمو الطلب على النفط عالميا، حسب توقعات أوبك لشهر مايو العام الجاري، فهو بحدود (3.4) مليون برميل / يوم، لعام 2022. وليكون إجمالي الطلب المتوقع لهذا العام (100.29) مليون برميل / يوم.

■ مع توقع نمو عرض نفطي، للبلدان غير لأعضاء في أوبك، لعام 2022، حسب تقديرات شهر مايو العام الجاري، بحوالي (2.15) مليون برميل / يوم، وليصبح إجمالي العرض لهذه البلدان حوالي (65.74) مليون برميل / يوم. وبإضافة إنتاج أوبك من الغاز الطبيعي المسال NGLS، لنفس العام، والمتوقع

+ في التخفيف من الضغوط التضخمية التي تعزى، في بعضها، الى ارتفاع أسعار النفط.

علما بأن حصة دولة الكويت من الإنتاج ستكون، في يوليو 2022 حوالي (2.768) مليون برميل / يوم، وبارتفاع قدره حوالي (44) ألف برميل / يوم، عن حصة شهر يونيو السابق. مع وصول إجمالي إنتاج أوبك +، في يوليو 2022، الى (43206) مليون برميل / يوم، مقارنة مع المستوى المناظر في شهر يونيو السابق (42558) مليون برميل / يوم.

■ بلغ إنتاج دولة الكويت، خلال مايو 2022، حوالي (2.687) مليون برميل / يوم، وبارتفاع (27) ألف برميل عن إنتاج شهر أبريل السابق.

■ ووصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي المصدر، خلال مايو العام الجاري، الى (116.82) دولار / برميل. وبارتفاع (9.36) دولار / برميل عن شهر أبريل السابق.

■ وفقا لآخر تحديثات منظمة أوبك، صادرة في شهر مايو 2022، فأنها

مليون برميل. وهذا المخزون أقل من نظيره في العام السابق بحوالي (287) مليون برميل. مع انخفاض عدد أيام تغطية المخزون، لتصل في أبريل إلى (57.4) يوم. وهذا العدد من أيام التغطية أقل من نظيره في العام السابق بحوالي (7.6) يوم.

وارتفع المخزون التجاري النفطي، في أبريل 2022، في الولايات المتحدة الأمريكية، بحوالي (8.2) مليون يوم، وليصل إلى (1,115) مليون برميل، وهو أقل من نظيره في العام السابق بحوالي (139) مليون برميل.

■ وأخيراً، ضمن التطورات النفطية، ارتفع عدد الحفارات النفطية والغازية، خلال شهر مايو 2022، مقارنة مع الشهر السابق، بنحو (31) حفارة، منها (11) في بلدان أوبك، و(20) في البلدان غير الأعضاء في أوبك.

وتركز الارتفاع في حالة أوبك في السعودية (+8 حفارات)، والجزائر (+5). وتركز الارتفاع في البلدان غير الأعضاء في أوبك في الولايات المتحدة (+25) مع انخفاض في حالة كندا بلغ (-10).

بحدود (5.4) مليون برميل / يوم، يصبح الفارق بين الطلب والعرض (29.2) مليون برميل / يوم لعام 2022.

■ وفي مجال الواردات من النفط الخام، فقد ارتفعت الواردات الأمريكية بمعدل (6%) في شهر مايو عن شهر أبريل 2022، وتصل إلى (6.4) مليون برميل / يوم. كما تحسنت الواردات الصينية، لتصل إلى (10.5) مليون برميل / يوم في أبريل. وقفزت الواردات الهندية، في أبريل بحوالي (13%) وصولاً إلى (5.1) مليون برميل / يوم. مع استمرار ارتفاع الواردات النفطية اليابانية، للشهر الرابع على التوالي، لتصل في شهر أبريل إلى (2.9) مليون برميل / يوم. وتحقيق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لقيمة واردات في أبريل تقدر بحوالي (9.3) مليون برميل / يوم.

■ أما رصيد المخزون التجاري النفطي، في منظمة التعاون الاقتصادي، فقد ارتفع، في أبريل 2022، مقارنة مع شهر مارس السابق، بحوالي (1.8) مليون برميل، وليصل إلى (2,628)

